موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية (1963–1986م)

محمد فتيني محمد كنباش*
قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الحديدة
Email: mohafuti9892.@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v1i1.4

الملخص

تضمن هذا البحث موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية خلال المدة (1963–1986)؛ إذ تم فيه إيضاح بدايات المشكلة وتطوراتها، وتداعيات أطراف النزاع حول الصحراء الغربية، ودور منظمة الوحدة الأفريقية في انسحاب إسبانيا من الصحراء، وعرض موقفها من المشكلة الصحراوية، بحيث تحول من دور رئيسي إلى دور ثانوي.

Abstract

The Research Includes the Attitude of the African Union Organization about the Problem of the Western Desert between (1963-1986). It explains the beginning of the Problem, Its developments the Repercussions of the Conflict between the Parties about the Western Desert the role of the African Union Organization in the Withdrawal of Spain from the Desert shows its attitude to the Problem of the Desert and how its role changed from being a major role into a secondary role.

مقدمة البحث:

يرتكز موضوع البحث على دراسة موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية، متناولًا الملامح العامة لطبيعة ذلك الموقف، ومدى أهمية الدور الذي لعبته تجاه مشكلة الصحراء، التي تُعد من أعقد المشكلات التي واجهتها القارة الأفريقية، وبخاصة أقطار المغرب العربي؛ ذلك لأنها تحولت من مشكلة إقليم صحراوي تحت الاحتلال الأسباني إلى نزاع مسلح إقليمي، والتي لاتزال بحاجة إلى حل يُرضي الأطراف حتى الآن تم اختيار بداية البحث عام 1963م؛ لأنه العام الذي أسست فيه منظمة الوحدة الأفريقية، وانتهى البحث عام 1986م؛ لأنه العام الذي أصبح فيه دور المنظمة في مشكلة الصحراء الغربية ثانويًا بعد أن كان دورًا رئيسًا قبل ذلك.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الآتي: **ما موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية خلال المدة (1963–1986م)؟ وما نتائج هذا الموقف؟.**

أهداف البحث:

تتثمل أهداف البحث فيما يأتي:

استقصاء وتحليل موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية.

شرح موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية.

عرض نتائج موقف منظمة الوحدة الأفريقية من مشكلة الصحراء الغربية.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهجية العلمية التاريخية، بالاطلاع على مصادر ومراجع البحث الأساسية والثانوية وتحليلها ونقدها، وتوظيفها في إطار السياق التاريخي للأحداث.

تقسيم البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع. تناولت المقدمة مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وتقسيمه. وتطرق المحور الأول إلى بدايات مشكلة الصحراء الغربية وتطوراتها. وجاء المحور الثاني ليلقي نظرة على دور منظمة الوحدة الأفريقية في انسحاب أسبانيا من الصحراء الغربية. وعالج المحور الثالث مشكلة الصحراء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. وينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج التي توصل إليها البحث، وأخيرًا احتوى البحث على قائمة بالمصادر والمراجع التي أسهمت في بنائه.

المحور الأول: بدايات مشكلة الصحراء الغربية وتطوراتها:

تقع الصحراء الغربية على الحافة الغربية للصحراء الأفريقية الكبرى، وتمتد بمحاذاة المحيط الأطلسي بشاطئ طوله 1400 كم(الجمل، ، 1998م، 9). وبالنسبة للموقع الفلكي تقع بين خطي طول °8 ، °20 غربًا، وبين دائرتي عرض °28، °20 شمالًا(الكتاب، 9)، ويحدها المحيط الأطلسي من الغرب، والمغرب من الشمال، والجزائر من الشرق، وموريتانيا من الجنوب والجنوب الشرقي(المدني، ، 2006م، ص51؛ فيرون، 1963م، 41). وتبلغ مساحتها 266,000 كم2، تتوزع على ثلاثة أقاليم إدارية، هي(العربي، 19.):

منطقة سمارة: ومساحتها 56 ألف كم2.

منطقة العيون: ومساحتها 26 ألف كم2.

منطقة الداخلة (فيلاسيزنروس): ومساحتها 184 ألف كم2.

أما جغرافيًا فتتشكل من إقليمين، هما:

الساقية الحمراء: هي المنطقة الممتدة من رأس جوبي حتى رأس بوجادور، وتبلغ مساحته 184 ألف كم2. وقد أطلقت هذه التسمية بسبب نهر في المنطقة يمتد على طول 450 كم، وتتلون مياهه بالأتربة الحمراء التي تحملها من المرتفعات(العربي: 19–20.).

ووادي الذهب: ويشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء وحتى رأس بوجادور، ورأس بلانكو التابع لموريتانيا، ومساحتها 82 ألف كم2، وقد أطلقت تسمية وادي الذهب

من قبل البرتغاليين عندما احتلوا المنطقة في منتصف القرن الخامس عشر بسبب ما كان مزعومًا من وجود معدن الذهب في تربته(الهلالي، ، 2017م، 134).

ازدادت الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية مع تنامي أطماع القوى الاستعمارية، وقد برزت أهميتها بعد اكتشاف الفوسفات فيها عام 1964م، ناهيك عن بعض المعادن الأخرى، والثروة البحرية إذ يوجد فيها أكبر مصائد الأسماك وأغناها في أفريقيا على الساحل المطل على المحيط الأطلسي(الجمل: 1976م، ص ص18-20).

أما بالنسبة للوضع الاجتماعي في الصحراء الغربية فهو متأثّر إلى حد كبير بطبيعة المنطقة الصحراوية؛ فالطابع العام للصحراويين هو البداوة، والقبيلة تعد في بنية الثقافة الصحراوية مؤسسة تقوم على روابط الدم والقرابة والعظامة داخل النسق الاجتماعي والسياسي للمجتمع الصحراوي، وتظل في صيرورتها التنظيمية تخضع لسلطة الزعيم، ويعيش أعضاؤها في منطقة واحدة، وينتسبون إلى أصل واحد(القدس العربي 28 أغسطس 2007م.). وقد عُرف الصحراويون قديمًا بنظامهم المتميز والمتمثل في مجلس(آيت أربعين)، حيث كان بمثابة السلطة العليا التي تضم في تشكيلها وجهاء الأعيان من كل القبائل التي تفوضهم لتمثيلها، ويقوم المجلس بسن القوانين الملزمة للجميع، ويعمل من أجل الدفاع عن أرض القبيلة، وتأمين المراعي، وحماية آبار المياه، والحفاظ على الأماكن الصالحة للحرث والإشراف على توزيعها، ومراعاة حدود التماس مع الجيران، كما أنه مخول للتفاوض باسم القبائل(الكتاب، وبادي: 22.). واللباس الصحراوي يمتاز بكونه ذا لونين أبيض وأزرق، الأبيض للشرفاء، والأزرق لعامة الناس. والزواج عندهم على الشريعة الإسلامية حسب المذهب المالكي، كما هو الحال في الشمال المغربي، إلا أن التعدد عندهم نادر جدًا. ويتكلم غالبية سكان الصحراء الغربية اللغة العربية، بالإضافة إلى اللغة الأسبانية كلغة ثانية عند معظم السكان، وكذلك اللغة الحسانية والتي هي مزيج من الأمازيغية والعربية(الشمري، 1981م، 327).

أما عدد سكان الصحراء الغربية، فمن خلال كل المصادر التاريخية لا نحصل على رقم دقيق لسكان الإقليم، خاصة وأن عددًا كبيرًا منهم رعاة رحل، إذ أن معظمها عبارة عن تقديرات وتخمينات غير دقيقة(الجمل: مشكلة الصحراء، مرجع سابق، 49.)، ومنها، الإحصاء الأسباني المعلن في 1974م وقد قدَّرهم بحوالي 74,000 ألف نسمة(مهابة، 1992م، 207-208).

تعرضت الصحراء الغربية للعديد من المحاولات الأجنبية التي سببها الطمع في السيطرة على طرق القوافل التجارية قديمًا، والبحث عن مواقع استراتيجية على شواطئ أفريقيا التي اتجهت إليها الأنظار بعد النهضة الأوروبية. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية للصحراء والمتمثلة في كونها موقعًا جغرافيًا هامًا يربط أوروبا بأفريقيا فهي مواجهة لجزر الكناري(1)، التي تسيطر عليها أسبانيا، وتُعد بمثابة جسر تواصل وعبور للقوافل التجارية بين الشمال والجنوب(الكتاب، ، 1981م، 425.)، وتمثل عمقًا للمغرب نحو الجنوب، بينما تمثل عمقًا لموريتانيا نحو الشمال(الجمل، 49). ويمكن الإشارة إلى أن علاقة أسبانيا بالصحراء الغربية تعود إلى عام 1525م، حيث كان البحارة الأسبانيون في جزر الكناري يقومون بالتبادل التجاري (المقايضة) مع سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب(الكتّاب، 27- 28.). ظهرت مشكلة الصحراء الغربية على الساحة السياسية منذ أن عُقد مؤتمر برلين عام 1884م(2)، الذي قسم مناطق النفوذ وقرر إلحاق الصحراء الغربية بأسبانيا نهائيًا، لتعرف فيما بعد باسم الصحراء الأسبانية، وفي 3 أكتوبر 1904م عقدت أسبانيا اتفاقًا مع فرنسا، والذي بموجبه تنازلت فرنسا عن الصحراء الغربية لأسبانيا مقابل سيطرتها على مراكش(لاندو، 1980م، 518؛ الفاسي، 1993م، 105). وقد بدأت المقاومة المسلحة من أبناء الصحراء الغربية والتي كبدت الأسبان خسائر كبيرة، وأبرز المعارك التي قام بها الصحراويون معركة الرشيدة عام 1956م، وفي عام 1958م، أصدرت أسبانيا مرسومًا ملكيًا ضمت بموجبه الصحراء الغربية إلى الأراضي الأسبانية كولاية محتلة(بديع85؛ الفاسي، 105.).

وفي واقع الأمر فإن الإقليم الصحراوي لم يلق اهتمامًا كبيرًا من الأسبان حتى أواخر ستينات القرن العشرين؛ وذلك بسبب انشغال أسبانيا بالحرب الأهلية (Spanish civil War) (3)، ولم يتعد الأمر وجود حاميات عسكرية أسبانية كانت تتركز في الحصون المهمة، بينما كانت القبائل تمارس حياتها الطبيعية(الجمل، 52.).

قامت مظاهرة في 17 يونيو 1970، في مدينة العيون الصحراوية، نددت بالاحتلال الأسباني، لذلك بدأت أسبانيا بتعزيز قدراتها العسكرية في الصحراء الغربية(الجمل، 52).. وفي 4 سبتمبر 1970م، عقد مؤتمر في مدينة أنواذيبو بموريتانيا بين رئيس موريتانيا المختار ولد داده(4) (1960-1978)، وملك المغرب الحسن الثاني(5)(1961-1979م)، ورئيس الجزائر هواري بومدين(6)(1965-1978م)، لمناقشة مسألة الصحراء الغربية، وأكد رؤساء

(1) **جزر الكناري:** (أو كما كانت تسمى بالعربية: الجزائر الخالدات، باللاتينية (fortunatae)، وبالأسبانية (klascanarias)، هي جزر تابعة للتاج الأسباني في المحيط الأطلسي، وهي عبارة عن مجموعة جزر (أرخبيل) من أصل بركاني تتكون من أربع جزر كبيرة رئيسة تحيط بها عشرات الجزر الصغيرة، والأربع الجزر الكبيرة هي: جزر جران كناريا وتيناريفي ولانثا روني ولا بالما، وعاصمة جزر الكناري مدينة سانتا كروز في جزيرة تيناريفي. ينظر: غربال، محمد شفيق وآخرون: **الموسوعة العربية الميسرة**، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ج3، ص1481.

(2) **مؤتمر برلين:** عقد هذا المؤتمر للمدة (15 نوفمبر 1884 – 26 فبراير 1885م)، بدعوة من مستشار ألمانيا أوتو فان بسمارك (Otto Von Bismark) (1815-1898م) وحضره ممثلون عن العديد من الدول الأوروبية، لغرض بحث مسألة الكونغو، وتوصل المجتمعون إلى جملة من القرارات منها، أن أي دولة تحتل بلدًا يجب أن تخبر الدول الأخرى بهذا الاحتلال، وحرية التجارة في حوض نهر الكونغو وتدويل الملاحة فيه، ويحق لأي دولة أوروبية احتكار التجارة مع السكان المحليين للمناطق الأفريقية في حالة عقد معاهدة مع السكان المحليين، وقد وضع هذا المؤتمر نهاية للتنافس الاستعماري حول القارة الأفريقية. ينظر: دياب، أحمد إبراهيم: **لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث**، دار المريخ للنشر، الرياض، ط1، 1981م، ص ص129-130.

(3) **الحرب الأهلية الإسبانية:** نزاع مسلح نشب بين الجمهوريين والفاشيين الذي شهدته إسبانيا للمدة (1936-1939)، وانتهى بانتصار الفاشيين؛ وتعد هذه الحرب جزءًا من الأحداث التي مهدت للحرب العالمية الثانية. ينظر: عبدالوهاب الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، مطابع تكنو برس الحديثة، بيروت، ط1، 1990م، ج2، ص181.

(4) **المختار ولد داداة:** سياسي ورجل دولة موريتاني. ولد عام 1924م، تلقى تعليمه في إحدى المدارس الإسلامية، تخرج منها عام 1940م، أصبح عضوًا في المجلس التشريعي للمستعمرة، وفي عام 1958م اختير سكرتيرًا للحزب التجمعي الموريتاني، ثم رئيسًا للمجلس الوطني الموريتاني، أسهم في إبرام الاتفاق الفرنسي الموريتاني الذي حصلت موريتانيا بموجبه على الاستقلال عام 1960م، وكان أول رئيس لموريتانيا عقب الاستقلال للمدة(1960 – 1978م)، أسهم في انضمام موريتانيا لجامعة الدول العربية عام 1973م. ينظر: ولد سيدي، أحمد: **تحليل الخطاب السياسي الموريتاني**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998م، ص164.

(5) **الحسن الثاني:** سياسي وملك مغربي. ولد عام 1929م، حصل على شهادة الحقوق من فرنسا، أصبح وليًا للعهد عام 1957م، تولى الحكم بعد وفاة والده عام 1961م، بقي في الحكم حتى عام 1979م، توفي عام 1999م، تميز بالذكاء والدهاء السياسي فحكم المغرب بيد من حديد. ينظر: موسى، هدى حسين: **الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979م**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005م.

(6) **هواري بومدين:** سياسي ورجل دولة جزائري. ولد عام 1932م، اسمه محمد بو خروبة، درس في وهران، دراسة دينية، سافر عام 1951م للقاهرة للدراسة، التحق بالجامع الأزهر عام 1952م، بعد اندلاع الثورة عام 1954م، التحق بالثورة عام 1955م، في عام 1957م

الدول المعنية في المؤتمر دعمهم وتعاونهم للتعجيل بتحرير الصحراء المسماة الأسبانية(غالي، 1971م، ص205)..

وفي العاشر من مايو 1973م، أسست الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، وكان هدفها تحقيق التحرر من الاستعمار الأسباني من خلال الكفاح المسلح، وبعد تأسيسها قامت بأولى عملياتها العسكرية في 20 مايو، وكبدت أحد المراكز الأسبانية خسائر كبيرة، ونتيجة للظروف التي كانت تمر بها الحكومة الأسبانية وجهت خطابًا للجمعية العامة للأمم المتحدة لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية من خلال استفتاء يحدد فيه الشعب الصحراوي مصيره، تقوم أسبانيا به في بداية عام 1975م(الجمل, 57-60).

أعلن الملك المغربي الحسن الثاني في 17 سبتمبر 1974م، أن أسبانيا تدَّعي أن الصحراء الغربية لم تكن خاضعة لسيادة المغرب ولم تكن ملك أحد، وطالب بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وجاء رد المحكمة في 16 نوفمبر 1975م، بأن رأيها الاستشاري يؤكد أن الصحراء الغربية لم تكن أرضًا بدون سيد، ووجود روابط بين بعض القبائل الصحراوية والمغرب قائمة على المبايعة فقط دون وجود روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية والمغرب وموريتانيا، وهذه الحجج لا ترتقي إلى مستوى إقرار السيادة، وردًا على ذلك أعلنت المغرب عن قيام المسيرة الخضراء، التي دعا إليها الملك الغربي الحسن الثاني، بمخاطبة الشعب المغربي طالبًا منه القيام بمسيرة سلمية ضخمة للتوجه إلى الصحراء الغربية والتي ما زالت تحت الاحتلال الأسباني، وقد شارك في هذه المسيرة السلمية 350 ألف مغربي، ودخلت الصحراء الغربية في 5 نوفمبر 1975م، وعادت بعد أربعة أيام في 9 نوفمبر(الملحم، 1978م، 74)، لتضطر أسبانيا إلى عقد اتفاقية مع المغرب وموريتانيا في العاصمة الأسبانية مدريد في 14 نوفمبر 1975م، وتضمنت الاتفاقية تنازل أسبانيا عن الصحراء الغربية وتقسيمها بين المغرب وموريتانيا(الساقية الحمراء للمغرب ووادي الذهب لموريتانيا)، مقابل إشراكها في استغلال فوسفات بوكراع في شمال الصحراء، هذا بالإضافة إلى موافقة الدولتين على السماح للأسبان بالصيد في المياه الإقليمية المواجهة للصحراء الغربية، خاصة وأن الصيد وما قام عليه من صناعة تعليب الأسماك وتصديرها كان مصدرًا رئيسًا لمواطني جزر الكناري والأسبان(الجمل، 56). وعُدَّت هذه الاتفاقية تغيير جذري للوضع السياسي في المغرب العربي(1)، ودخلت في صراع هدد كيان دولها والوحدة الأفريقية بشكل عام ولاسيما في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (Organization of African Unity (OAU)(2). مما يعني أن مشكلة الصحراء الغربية بدأت تأخذ حيزًا واسعًا من الاهتمام عربيًا وأفريقيا ودوليًا بعد هذه الاتفاقية.

خرجت الجيوش الأسبانية من الصحراء الغربية، في 26 فبراير 1976م، لينطلق الجيش المغربي إلى إقليم الساقية الحمراء، والجيش الموريتاني إلى إقليم وادي الذهب، بينما رفضت جبهة البوليساريو هذا الأمر كلية، وحصلت على مساندة من قبل الجزائر وليبيا، وهكذا تحولت تصفية الاستعمار في الصحراء من حل لمشكلة الإقليم إلى تفجير لصراع محتدم بين المغرب وموريتانيا والجزائر(الجمل، 61).

سعت البوليساريو إلى قطع الطريق على المغرب في استمرارية تمثيلها لسكان الصحراء الغربية، وبتشجيع من الجزائر، فأعلنت في 28 نوفمبر 1976م(العقاد1993م، 557)، قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وذلك على أرض الجزائر في منطقة تندوف(3)، وعُيِّن محمد بن عبد العزيز(4) رئيسًا لها(5). وجاء من مبررات الإعلان أن الشعب العربي في الصحراء الغربية قد عقد العزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه، والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية، والتأمين على المواطنين الفارّين من بطش الغزاة وخلق الظروف الملائمة لإيوائهم، وإيجاد الهياكل والأطر لكل ذلك، وإيجاد إدارة وطنية بكل أدواتها لتسيير شؤون الحياة اليومية وفق نموذج وطني جديد يجسد آمال وطموحات المواطنين في الحرية والمساواة(الكتاب، 83).

وفي الخامس من مارس 1976م، تم تشكيل أول حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد ضمت عددًا من الوزارات الميدانية التي سارعت إلى تنظيم واستكمال الهياكل التنظيمية والإدارية(الكتاب، 85). وفي 14 إبريل 1976م، وقعت المغرب وموريتانيا اتفاقًا بشأن حدود كل من الدولتين في الإقليم، وبموجب هذا الاتفاق أصبحت حقول الفوسفات المكتشفة في الصحراء الغربية من نصيب المغرب، وأصبح ميناء الداخلة الهام ضمن الحدود الموريتانية، إضافة إلى بعض مصائد الأسماك الساحلية(الجمل، 56)، الأمر الذي أدى إلى تعقيد المشكلة أكثر، خاصة وأن المقاومة الصحراوية بدأت تشن هجماتها على جبهتين، هما: الجبهة الموريتانية في الجنوب، والجبهة المغربية في الشمال، وقد ركز البوليساريو هجماتهم على

رقي إلى رتبة عقيد في مدينة وجدة المغربية الحدودية، عيِّن عام 1960م قائدًا لهيئة الأركان، عُيِّن وزيرًا للدفاع بعد الاستقلال في 29 سبتمبر 1962م، قام عام 1965م بانقلاب عسكري ضد الرئيس أحمد بن بيلا، وأصبح رئيسًا للجمهورية حتى عام 1978. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعدي، منهل: **الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978م**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م، ص ص5-25.

(1) لقد أطلق المؤرخون العرب لفظ المغرب على المنطقة الواقعة غرب مصر، لكن هذا اللفظ ظل غامضًا حتى وإن حُدد بعربي أو إسلامي، وقد رسم الدخول العثماني للمنطقة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، معالم الحدود بين كياناتها الأربعة الرئيسة (ليبيا، تونس، الجزائر، مراكش) وصبغ العهد الاستعماري على أقطار المغرب العربي الرئيسة مصطلح (شمال أفريقيا)، كما ظهرت مصطلحات أخرى ضمن الثقافة الاستعمارية المحددة لمفهوم الشمال الأفريقي، منها، مصطلح (المغرب) الذي شاع استعماله حديثًا، وشمل أقطار المغرب العربي الرئيسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) أو الخمسة المكونة لاتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا). ينظر: الفيلالي، مصطفى: **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989م، ص ص20-21.

(2) **منظمة الوحدة الأفريقية**: أسست في 26 مايو 1963م، وذلك في أعقاب أول قمة أفريقية انعقدت في أديس أبابا، وحضرها ممثلون عن ثلاثين دولة أفريقية مستقلة، وقد نص هذا الميثاق على عدم التدخل في شئون الدول الأعضاء في المنظمة وحرمة حدودها. وقد ارتفع عدد أعضائها من ثلاثين دولة في العام 1963م إلى خمسين دولة عام 1980م، وتعقد المنظمة اجتماعًا سنويًا في واحدة من العواصم الأفريقية، يحضره رؤساء دول وحكومات الأقطار الأعضاء فيها. وقد حددت المنظمة لنفسها يوم تأسيسها أهدافًا منها: تحرير القارة نهائيًا من الاستعمار، القضاء على التخلف الاقتصادي والإداري، توطيد دعائم التضامن الأفريقي، الارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة صنع القرارات الدولية. ينظر: تحسين، حسن: **منظمة الدول الأفريقية نشأتها وميثاقها**، دار الفكر العرب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1967م، ص19؛ المجذوب، محمد: **التنظيم الدول النظرية العامة والمنظمات الدولية الإقليمية**، الدار الجامعية، بيروت، ط1، 1998م، ص359؛ الصالحي، عبد الرحمن إسماعيل: **مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية**، منشورات الجمعية الأفريقية، القاهرة، ط1، 1988م، ص11.

(3) **تندوف**: هي مدينة حدودية بين المغرب والجزائر، وتقع في الجنوب الغربي من الجزائر، وتبعد حوالي 175 كم عن الجزائر العاصمة. ينظر: المخادمي، عبدالقادر رزيق: **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2004م، ص ص118-119.

(4) محمد بن عبد العزيز: ينتمي إلى قبيلة من البدو الرحل لكنه انتقل لفترة إلى الدار البيضاء وقد انضم لحركة البوليساريو منذ بدايتها. ينظر: الجمل: مشكلة الصحراء، ص65.

(5) الجمل، 57.

موريتانيا كونها القوة الضعيفة، بالإضافة إلى محاولتهم ضرب الحزام الناقل لفوسفات بوكراع(الجمل,57).

وعقب الانقلاب العسكري(1) الذي أطاح بالرئيس الموريتاني المختار ولد داده في 10 يوليو 1978م(إبراهيم، – 198)، أعلنت الحكومة الموريتانية الجديدة موافقتها على إعطاء الصحراويين حقهم في تقرير المصيرSelf – Determination(2)، في الوقت الذي أعلنت فيه جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار بينها وبين موريتانيا، ووقّع الطرفان معاهدة سلام بوساطة جزائرية في 5 أغسطس 1979م، التزم بموجبها الطرفان بمبادئ ومواثيق منظمتي الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وقررت موريتانيا أنه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في الصحراء الغربية، كما قررت الخروج نهائيًا من حربها غير العادلة مع جبهة البوليساريو. ومن ناحية أخرى أعلنت جبهة البوليساريو رسميًا أنه ليس لديها ولن تكون لها مطالب ترابية أو غيرها في موريتانيا(الرمضاني، 1985م، 95-96).

وجدت جبهة البوليساريو نفسها وجهًا لوجه مع القوات المغربية المتواجدة في الصحراء الغربية؛ ولذلك ضاعفت قوتها العسكرية، بعد أن حصلت على دعم جزائري كبير، واستمر الصراع العسكري بين المغرب وأفراد البوليساريو حتى عام 1988م – أي مدة ثلاث عشر عامًا من (1975–1988م) حتى تمت موافقة الطرفين على الجلوس للتفاوض السلمي في الموضوع، حيث قام الطرفان في الأول من أغسطس 1988م، بعقد ما يسمى باتفاق المبادئ، والذي يسعى لمعرفة رأي الشعب الصحراوي في القضية، وعمل استفتاء بحل المشكلة(الجمل، 60).

لكن المشكلة لاتزال قائمة نتيجة لتباين وجهات النظر من قبل أطراف النزاع حول الصحراء الغربية. فالمغرب الذي ورث عن الاستعمار حدودًا يعتبرها تآمرية على أرض المغرب التاريخية باقتطاع تندوف للجزائر وكل أراضي موريتانيا لا يمكن أن يفرط في هذا الإقليم الذي يمكنه من امتلاك واحد من أكثر السواحل ثروة سمكية في العالم، واحتلال المرتبة الثالثة عالميًا في إنتاج الفوسفات، وثروات باطنية متنوعة تشمل الغاز والنفط، ناهيك عن موقعها في المنطقة الاستراتيجية لأمن أوروبا مما يمنحه إمكانيات أكبر للمناورة(الياسري، 1979م، 125). والجزائر ذات النظام الجمهوري والتوجه الثوري تتشبث بمبدأ استقلال الصحراء الغربية، وتنظر إليها على أنها أقصر طريق يصلها بالمحيط الأطلسي والعالم الخارجي وذات أهمية استراتيجية وأمنية، وأنها تمثل نقطة اتصال بري بين الجزائر والمغرب وموريتانيا(مهابة، 1987م، 20.). والبوليساريو ترى بأن الصحراء ليست أرضًا بلا مالك كما كانت تزعم أسبانيا أيام الاحتلال، بل إن الصحراويين شعب لهم هويتهم الخاصة وإرادتهم التي يجب احترامها، والصحراويون الذين أحرجوا الأسبان بقوة السلاح قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم أو أطراف تتقسم حتى التحرير وإقامة الدولة المستقلة(المدني، 51.)، وكانت تغذي هذه التناقضات مصالح القوى الاستعمارية التقليدية (أسبانيا وفرنسا) وصراعات الحرب الباردة (Gold War)(3)، وما زال الموقف قابلًا للاشتعال في أي لحظة، ولذلك لجأت أطراف النزاع إلى عرض المشكلة أمام منظمة الوحدة الأفريقية.

(1) **الانقلاب العسكري**: استيلاء مفاجئ على سلطة الحكومة في الدولة ويقوم به عدد من الموظفين في الدولة عن طريق استخدام القوات المسلحة، والشرطة، ووسائل الإعلام؛ لتحقيق أهدافهم. وقد يقود الانقلاب إلى تغييرات قليلة أو كثيرة في الحكومة. ومن أشهر الانقلابات المشهورة في التاريخ تلك التي قام بها نابليون بونابرت في فرنسا عام 1799م، والانقلاب البلشفي في روسيا القيصرية عام 1917م. ينظر: البازعي، سعد بن عبدالرحمن وآخرون: **الموسوعة العربية العالمية**، مؤسسة أعمال الموسوعة للطباعة والنشر، الرياض، ط2، 1999م، ج3، ص284.

(2) **تقرير المصير**: مبدأ سياسي قانوني دولي، كان في القرن التاسع عشر يعبر عن حق كل قومية في بناء دولة خاصة بهم، ثم تطور في القرن العشرين فأصبح يدل على حق الشعب الطبيعي في اختيار مستقبله السياسي، وتقرير نوع السلطة أو شكل الدولة التي يريد أن يخضع لها، وذلك عن طريق الاستفتاء الحر دون تدخل خارجي، وتحت إشراف قوة محايدة هي في معظم الأحيان الأمم المتحدة، وكانت الثورة الفرنسية عام 1789م، أول من أشار إلى هذا المبدأ وحمل لواءه نظريًا، وكانت مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1856-1924م) الأربعة عشر أول وثيقة عالمية رسمية تضفي الشرعية على مفهوم حق تقرير المصير وتدفع الشعوب المغلوب على أمرها إلى المطالبة به. ينظر: الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج2، ص ص555–556.

(3) **الحرب الباردة**: مصطلح سياسي يشير إلى الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كانت سياسة كلاً من الفريقين تسعى إلى توسيع دائرة النفوذ وتقليص دائرة الخصم، وحيثما وجد تداخل في دوائر النفوذ زاد التوتر واشتد الصراع. واختلف الباحثون في تحديد بدايات هذا الصراع، فحددت أربع بدايات، هي: البيان الشيوعي الأول عام 1848م، والثورة الشيوعية في روسيا عام 1917م، ونهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، ومبدأ هاري ترومان (Harrys Truman) (1945–1953)، ومشروع مارشال (Marshal) عام 1947م. كان أول من استخدمه الاقتصادي برنارد بارش (Bernard baruch) في 16 إبريل 1947 في خطاب له قال فيه: «دعونا لانخدع أنفسنا، نحن في حرب باردة»، غير أن هذا المصطلح أخذ أبعاده السياسية الواسعة بعد أن ألّف الصحفي البارز والتر ليبمان (walter lippman) كتابًا بعنوان (الحرب الباردة). ينظر: الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج2، ص ص185–186.

ثانيًا: دور منظمة الوحدة الأفريقية في انسحاب أسبانيا من الصحراء الغربية:

تعد مشكلة الصحراء الغربية من أعقد المشاكل التي واجهت منظمة الوحدة الأفريقية منذ نشأتها في عام 1963م، ففي مؤتمرها التأسيسي الذي عقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال المدة (22 –25 مايو 1963م) نادت بالرغبة في تصفية الاستعمار من القارة الأفريقية وبخاصة الاستعمار الأسباني للصحراء الغربية(1)، والذي اتخذت المنظمة الإجراءات اللازمة لمواجهته، وذلك أثناء انعقاد الدورة العادية السابعة لمجلس وزرائها(2)، والتي عُقدت في أديس أبابا خلال المدة (31 أكتوبر– 4 نوفمبر 1966م)، حيث أيّدَ المجلس كل الجهود التي تستهدف التحرير العاجل وغير المشروط لسائر الأقاليم الأفريقية الخاضعة للسيطرة الأسبانية ومن بينها الصحراء الغربية، وناشد أسبانيا الشروع بجدية في عملية منح الحرية والاستقلال لكل المناطق القابعة تحت سيطرتها(3).

وفي المدة (1969–1973م) اتخذت المنظمة عددًا من القرارات بشأن تصفية الاستعمار الأسباني في الصحراء الغربية، ومساندة حركات التحرر، تطبيقًا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الصحراء الغربية، ودراسة الوسائل الكفيلة بجعل الكفاح المسلح أكثر فعالية، واتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق هذا الهدف دون تأخير(4). وفي اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في الدورة العادية الحادية والعشرين، والتي عقدت في أديس أبابا خلال المدة (17 – 14 مايو 1973م) أصدرت المنظمة العديد من القرارات والتوصيات لغرض تحرير الإقليم، استنادًا إلى قرار مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية(5) بالرباط في 15 يونيو 1972م، بشأن مشكلة الصحراء الغربية، الذي يؤكد عزم الدول الأعضاء على تحقيق التحرر الكامل لها، من السيطرة الأسبانية(6)، إذ أكدت المنظمة من خلال هذا القرار على ما يأتي(7):

التنديد بالمراوغات، التي تقوم بها الحكومة الأسبانية ونواياها بالنسبة لتصفية استعمار الصحاري.

يعرب عن تضامنه الكامل مع شعوب الصحاري الخاضعة للإدارة الأسبانية.

يطلب من أسبانيا أن تعمل على خلق مناخ سياسي ملائم لسكان الإقليم وذلك حتى يتاح أمامهم التعبير عن حقوقهم في تقرير مصيرهم.

يدعو الأمم المتحدة إلى التدخل السريع في حل القضية والتي عبرت عن رأيها في العديد من القرارات والتوصيات.

يدعو الدول المجاورة للإقليم بضرورة التشاور المستمر، وتوحيد الجهود من أجل تطبيق مقررات الأمم المتحدة وبخاصة ما يتعلق بالاستغناء والذي يتوخون من خلاله عمل حل للمشكلة.

يطلب من الأمم المتحدة أن تقوم بتطبيق مقرراتها بشأن الصحراء الغربية والتي كانت مؤيدة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز(8)، والتي كانت تهدف إلى تهدئة الوضع أو حل المشكلة.

أكدت منظمة الوحدة الأفريقية خلال عامي 1974 – 1975م، في اجتماعات مجلس الوزراء، ورؤساء الدول والحكومات، على مناقشة مستفيضة بشأن قرارات مشكلة الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الأسباني، ونظرًا إلى أنها تنظر أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي، فإن مجلس وزراء المنظمة ورؤساء الدول، أكدوا على القرارات الآتية(9):

انتظار رأي محكمة العدل الدولية.

يطلب من أسبانيا وهي السلطة الإدارية وحتى صدور قرار محكمة العدل الدولية أن تمتنع عن كل عمل من شأنه أن يهدد عملية تصفية الاستعمار من ذلك الإقليم.

إن هذه القرارات والتوصيات التي أصدرتها منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعاتها خلال عامي (1974–1975)، رافقتها ضغوطات عربية وأفريقية ودولية ضد أسبانيا، ومطالبتها بمنح الحرية والاستقلال للصحراء الغربية وهو ما تحقق بالفعل بعد المؤتمر الثلاثي الذي عقد في مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا في 14 نوفمبر 1975م، ليتوج بخروج آخر جندي أسباني من الصحراء في 26 فبراير 1976م.

---

(1) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة، أديس أبابا، 22–25 مايو 1963م**، القرار رقم: CIAS/PLEN/2REV2.

(2) **مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية**: يمثل ثاني أجهزة الهيكل الإداري أهمية بعد مؤتمر الرؤساء، وقد تناوله ميثاق المنظمة في تسع مواد من مواده البالغة ثلاثٍ وثلاثين مادة، وهو في الواقع الجهاز التنفيذي للمنظمة، وقد تضمنت المادة (12) من ميثاق المنظمة، والمادة (19) من لائحة إجراءات المجلس عن تكوينه، ومن هذه المادتين يتضح أنه يتكون من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين تعينهم الحكومات الأعضاء، ولكن في حالة عدم حضور وزير الخارجية إلى المؤتمر فمن حقهم تعيين وزراء آخرين لتمثيلهم في اجتماعات المجلس، ومن اختصاصاته القيام بتنسيق وتقوية التعاون وبذل الجهود لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا. ينظر: قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو 1963م**، النظام الداخلي لمجلس الوزراء، المادة التاسعة عشرة من لائحة إجراءات المجلس؛ رضوان، أروى طاهر: **اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك**، بيروت، ط1، 1973م، ص217؛ غالي، بطرس بطرس: **أفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(27)، 1972م، ص104.

(3) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية السابعة لمجلس الوزراء، أديس أبابا، 31 أكتوبر – 4 نوفمبر 1966م**، القرار رقم: CM/RES.82–VII.

(4) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية الثالثة عشر لمجلس الوزراء، أديس أبابا، 27 أغسطس– 6 ديسمبر 1969م**، القرار رقم: CM/RES-207-XII؛ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية الرابعة عشر لمجلس الوزراء في اديس أبابا، 27 فبراير – 6 مارس 1970م**، القرار رقم: CM/RES-207-XII.

(5) **مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية**: يُعد هذا المجلس الجهاز الأعلى للمنظمة وهو الهيئة الفعّالة فيه، ويتكون من رؤساء الدول والحكومات أو من الممثلين من قبلهم، ولكن يُفضل حضور الرؤساء حتى لا تحدث ازدواجية نفي التمثيل، وقد نص ميثاق المنظمة في المادة الحادية عشرة، أن ينتخب المجلس في بداية كل دورة بالاقتراع السري والأغلبية البسيطة رئيسًا ونائبين للرئيس ومقررًا تنتهي مدة خدمتهم في بداية الدورة العادية التالية، ولا يجوز إعادة انتخاب شاغلي هذه المناصب قبل أن يكون قد شغلها كل ممثلو الدول الأعضاء الأُخر. ينظر: قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو 1963م**، النظام الداخلي لمجلس الوزراء، المادة الحادية عشرة (الرئاسة، الانتخابات ومدة الخدمة).

(6) غالي، 1974م، 246.

(7) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية الواحد والعشرون لمجلس الوزراء في أديس أبابا، 17 – 24 مايو 1973م**، القرار رقم: CM/RES.301-XXI.

(8) **دول عدم الانحياز**: هي الدول التي أعلنت رسميًا أن سياستها الخارجية هي سياسة عدم الانحياز للكتلتين الشرقية الشيوعية والغربية الرأسمالية في السياسة العالمية، وبلغت هذه المجموعة عام 1976م، 85 دولة، ويُعد مؤتمر بريوني الذي عقد في 18 يوليو 1965م، بدعوة من الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو Joseph Tito، نقطة البداية لهذه المجموعة التي ضمت ثلاث دول هي: مصر والهند ويوغسلافيا. ويُعد جمال عبدالناصر وجواهرلال نهرو Jawaharlal Nehru وتيتو عمالقة البداية لهذه الهيئة، وكان الرئيس الهندي نهرو أول من استعمل رسميًا تعبير عدم الانحياز وذلك في كلمة له في 22 مارس 1949م. ينظر: الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج(4)، ص25.

(9) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية الثانية عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات المنظمة في كمبالا(أوغندا)، 28 يونيو – 1 أغسطس 1975م**، القرار رقم: AHG/RES.75-XII؛ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية الثالثة والعشرون لاجتماع مجلس الوزراء في مقديشو، 6– 11 يونيو 1974م**، القرار رقم: CM/RES.344–XX111.

ثالثًا: مشكلة الصحراء الغربية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية:

بعد انسحاب أسبانيا من الصحراء الغربية أعلنت البوليساريو الحرب على موريتانيا والمغرب مدعومة من الجزائر وليبيا، وركزت البوليساريو عملياتها العسكرية على موريتانيا(شعبان، ، 2001م، 290) وهي الطرف الأضعف بهدف الضغط عليها(عبدالغفار، 2004م، 69-70.)، وقد جعلت الجزائر من مشكلة الصحراء محورًا أساسيًا لحركاتها الدبلوماسية الأفريقية، وكان هدفها، جعل منظمة الوحدة الأفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، وتحقيق الاعتراف لجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الأفريقية، ونتيجة لتصاعد حدة الاشتباكات واضطراب الأوضاع؛ طالبت الجزائر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في بورت لويس عاصمة موريشيوس للمدة (24 يونيو – 2 يوليو 1976م)، بحث تقرير لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا بشأن الصحراء الغربية بصورة مفصلة، وأعرب المجلس عن قلقه البالغ لتدهور الموقف الراهن في الصحراء الغربية، وأكّد على ضرورة التزام الأطراف بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لحل الأزمة، وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال وضرورة الخروج الفوري لجميع قوى الاستعمار(الشامي، 1980م، 7.).

عُقدت قمة مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في بورت لويس للمدة (2 – 6 يوليو 1976م)، ودعت جميع الأطراف المعنية والمهتمة بالشعب الصحراوي للتعاون من أجل إيجاد حلٍ عادل للقضية يضمن السلام والعدل وحسن الجوار، وطالبت الجزائر بعقد جلسة طارئة على مستوى الرؤساء، وبحضور شعب الصحراء الغربية لغرض التوصل لحل هذه المشكلة، وهددت المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة إذا تم عقد هذا المؤتمر، ولم تعقد هذه الجلسة بسبب الخلافات بين الدول الأفريقية، ولم توافق على القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بمشاركة الجمهورية العربية الصحراوية كعضو في المؤتمر(1). وعلى هامش المؤتمر اقترحت جمهورية بنين من خلال مشاركتها كعضو بالاجتماع مشروع قرار حصل على تأييد 29 دولة، وامتناع 16 دولة عن التصويت، أما باقي أعضاء المنظمة، فكانوا غائبين عن المؤتمر، ومنها المغرب وموريتانيا(الشامي،7)، وقد تضمن هذا الاقتراح ما يأتي(الهلالي 142-143):

تأييد حق شعب الصحراء في تقرير مصيره والاستقلال الوطني، طبقًا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

يطلب من الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية استمرار مساعيه، حتى يكون شعب الصحراء قادرًا على اختيار حقوقه في تقرير مصيره مع الحرية الكاملة.

المساندة العادلة لشعب الصحراء للحصول على الحقوق القومية.

دعوة كل الأطراف بمن فيهم الجزائر، لإيجاد الحل لشعب الصحراء في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية، بما يحقق ويخدم السلام والعلاقات الودية وحسن الجوار..

لقد اتسمت قرارات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية قبل عام 1976م، بعدم دقة تحديد الموقف حيال مشكلة الصحراء الغربية، بشكل واضح ودقيق إذ كان بحث المشكلة وعرضها يتم بصورة هامشية، وأن القرارات كانت تصدرها بشكل متحفظ وتعقيبًا على القرارات والتوصيات التي كانت تصدرها الأمم المتحدة، وفي الوقت ذاته كان هناك تعاون وإصرار من الدول الأفريقية، من أجل إنهاء الوجود الاستعماري من القارة الأفريقية، استنادًا إلى قرارات ومبادئ الأمم المتحدة، ولاسيما ما يتعلق بالصحراء الغربية، إذ أعلنت المغرب رفضها قيام دولة الصحراء؛ ولذلك أعلنت عن إمكانية ضمان المصالح الحيوية والاستراتيجية لأسبانيا، من خلال قواعد عسكرية لمدة محدودة، مقابل اعتراف أسبانيا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وحددت المغرب موقفها من حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، بأن يتم الاستفتاء بعد انسحاب القوات والإدارة الأسبانية وكذلك بعد عودة اللاجئين إلى الإقليم، ومن الواضح أن الدول المتنازعة على إقليم الصحراء لم تكن تنتظر الحل من منظمة الوحدة الأفريقية، فقد سعى كل منها إلى فرض الحل بالقوة، وأدى ذلك إلى قيام المنظمة، بمطالبة جامعة الدول العربية، بالاشتراك في مبادرة مشتركة في فبراير 1976م؛ لضمان تجنب الصراع المسلح بين الأطراف المتنازعة، وإقناع الجزائر والمغرب بوقف إطلاق النار(مخلف، 1985م، 115).

ومع زيادة حدة الخلافات وتوتر العلاقات بين الدول المتنازعة على الصحراء الغربية، حاولت منظمة الوحدة الأفريقية إيجاد حل سريع وعادل، يُقبَل من جميع الأطراف المعنية بالمشكلة؛ ولذلك أعلنت عقد اجتماع استثنائي، لبحث المشكلة، في ليبرفيل عاصمة الجابون، في بداية عام 1977م، إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد لوجود خلافات عديدة حيال المشكلة، ومن أبرزها رفض ملك المغرب الحسن الثاني حق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال الوطني، ناهيك عن عدم قبول المغرب وموريتانيا المشاركة بالاجتماع لذا لم يتم عقده(يحيى، 1981م، 517.).

أظهرت مشكلة الصحراء الغربية عدم قدرة منظمة الوحدة الأفريقية في اتخاذ قرارات حاسمة، ويرجع ذلك إلى وجود عدد من الأعضاء يتمسكون برفض مبدأ إعادة تخطيط الحدود أو إجراء تقسيم جديد للقارة الأفريقية، أما على المستوى الخارجي فإن مشكلة الصحراء الغربية حولت من الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية بموافقة الأطراف المعنية، وبإدارة المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة وذلك في بداية عام 1977، إلا أن المغرب كانت تعمل على حل هذه المشكلة في إطار مجلس الأمن(2)؛ بسبب ضعف موقفها داخل منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن تخوف الدول الأوروبية من تحول المشكلة إلى نزاع بين الشرق والغرب دفع أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى نقل المشكلة إلى النطاق الأفريقي(الهلالي، 144).

وبدعم من الجزائر اعترفت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في نهاية يناير 1977، والتي عُقدت بلوساكا عاصمة زامبيا، بالبوليساريو ممثل وحيد لشعب الصحراء، وقد تبنَّى مجلس وزراء المنظمة الذي عُقد في لومي عاصمة توجو للمدة (21 – 28 فبراير 1977م)، هذا القرار؛ فقرر وفد المغرب وموريتانيا الانسحاب من المؤتمر احتجاجًا على حضور وفد مثّل جبهة البوليساريو، ومع هذا قررت المغرب فيما بعد المشاركة في اجتماع الدورات العادية الرابعة عشرة لاجتماعات قمة رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقدة في ليبرفيل عاصمة الجابون، خلال المدة (3 – 5 يوليو 1977م)، بشرط استبعاد مشكلة الصحراء الغربية، من جدول أعمال القمة الأفريقية، إذ اكتفى المؤتمر بإصدار قرار أشار فيه إلى تحديد توقيت عقد المؤتمر غير العادي بشأن المشكلة، على أن يكون في النصف الأول من أكتوبر

(1) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية الثانية عشر لاجتماع رؤساء دول حكومات حكومات المنظمة في بورت لويس، 2 – 6 يوليو 1976م**، القرار رقم: AGH/RES.80-X111.

(2) **مجلس الأمن الدولي**: أهم أجهزة الأمم المتحدة ويُعد المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وله سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء لذلك تعد قراراته ملزمة لها وفق المادة الرابعة من الميثاق، ويتكون المجلس من خمسة عشر عضوًا، منهم خمسة أعضاء دائمين لهم حق النقض(الفيتو) وهم: الاتحاد السوفيتي، الصين، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب عشر دول أخرى غير دائمة العضوية، ولكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد. وتتخذ القرارات بشأن المسائل الإجرائية بموافقة تسعة على الأقل من الأعضاء الـ (15). وتتطلب القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية تأييد تسعة أصوات، من بينها أصوات كافة الأعضاء الخمسة الدائمين. وهذه القاعدة هي قاعدة "إجماع الدول الكبرى"، التي كثيرًا ما تسمى حق "الفيتو". للتوسع ينظر: نافعة، حسن: **الأمم المتحدة في نصف قرن "دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م"**، سلسلة عالم المعرفة (202)، الكويت، ط1، أكتوبر 1995م، ص ص97-98.

1977م في الجابون، وهذا القرار قد تسبب في إحراج الأخيرة، التي كانت على علاقات جيدة مع المغرب، لاسيما وأنها تؤيد موقف المغرب وتعارض البوليساريو، وخوفًا من الحرج أعلنت الجابون عن عدم تمكنها من استضافة المؤتمر الأفريقي الاستثنائي، الخاص ببحث مشكلة الصحراء الغربية، متذرعة بمشاكل تنظيم المؤتمر والعجز المالي، وبذلك لم يعقد هذا المؤتمر(الشامي،125.).

أدرجت مشكلة الصحراء الغربية على جدول أعمال قمة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية التي عقدت في الخرطوم خلال المدة (18- 22 مايو 1978م) والتي صادقت على قرار قمة غير عادية تُكَرِّسُ لبحث المشكلة، وألّفت لجنة من خمس دول أفريقية(1)، مكلفة بمهمة دراسة جميع الحقائق الخاصة بمشكلة الصحراء الغربية، وممارسة شعبها حقه في تقرير المصير، وقد اتخذت اللجنة قرارًا مبدئيًا بأن أسلم طريقة هي أن يجرى استفتاء يشترك فيه جميع مواطني الصحراء الغربية، وذلك لإبداء رأيهم فيما يتعلق بمصير الصحراء على أساس الاستقلال أو الاتحاد مع المغرب في أية صورة من صور الاتحاد(الجمل، 61.). ولعل اللجنة رأت أن هذا القرار يتماشى مع مبادئ المنظمة ومع المبادئ العامة التي ينادي بها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

وبعد سقوط نظام الرئيس الموريتاني المختار ولد داده في يوليو 1978، بدأ الموقف الموريتاني يتغير تجاه مشكلة الصحراء الغربية، إذ كان هناك تقارب موريتاني جزائري، حيث عُقدت عدة لقاءات بينهما، شاركت فيها جبهة البوليساريو، وقعت خلالها معاهدة سلام بين جبهة البوليساريو وموريتانيا، في 5 أغسطس 1979م، اعترفت فيها موريتانيا بجبهة البوليساريو وبالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، كذلك انسحبت القوات الموريتانية من الأراضي الصحراوية. وأدى هذا الموقف إلى إعلان المغرب أن القطاع الموريتاني أصبح تحت سيطرة القوات المغربية، وبالفعل دخلت المغرب إلى هذا القطاع في 14 أغسطس 1979م. وأدى هذا الموقف المنفرد إلى إضعاف الموقف السياسي المغربي، ولذلك أعلن الملك الحسن الثاني عن رغبته في أن يضع أفكاره شخصيًا أمام اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم يقترح عقد قمة لرؤساء الدول المحيطة بالصحراء الغربية؛ من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة، على أن يشترك في القمة أعضاء لجنة الحكماء. وكان هذا التغيير في الموقف المغربي محاولة للخروج من المأزق، وتم الإعلان عن رغبة الملك الحسن الثاني في زيارة العاصمة الليبيرية منروفيا أوائل ديسمبر 1979م، لمناقشة الوضع مع لجنة الحكماء(الشامي، 17.).

وعلى الرغم من تلك الرغبة المغربية في مناقشة الوضع القائم في الصحراء العربية، إلّا أن الوفد المغربي لم يحضر اجتماعات اللجنة، التي عقدت خلال يومي 4 و 5 ديسمبر 1979م؛ بسبب رفض الملك المغربي الحسن الثاني حضور مندوب من جانب جبهة البوليساريو، كما حضر الوفد الموريتاني، والوفد الجزائري، وبذلك يكون الموقف المغربي قد ازداد تعقيدًا، بعكس موقف موريتانيا، التي انسحبت قواتها من الصحراء الغربية، وطالبت بوقف إطلاق النار، وإجراء الاستفتاء لشعب الصحراء. كذلك قامت الجزائر، بالتعاون مع بعض الدول، بتكثيف جهودهم الدبلوماسية للحصول على أكبر عدد ممكن من اعترافات الدول بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية(الكتاب، 10).

وخلال الدورة العادية السابعة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، والتي عقدت في فريتاون عاصمة سيراليون، خلال المدة (1 – 4 يوليو 1980م)، أعلنت ستٌ وعشرون دولة أفريقية اعترافها بالجمهورية الصحراوية، في حين رفضت المغرب ذلك، وأعلنت أنها سوف تنسحب من المنظمة، إذا ما تم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، كما قدمت المغرب مذكرة أكدت فيها عدم قدرة الجمهورية الصحراوية على تحمل أعباء الاستقلال، نتيجة لضآلة عدد سكان الإقليم، وانتماء أعداد منهم إلى الدول المجاورة، وافتقارهم إلى أفكار واضحة عن الحدود، وعدم وجود مؤسسات حكومية، وسيطرة المغرب على المراكز الأساسية في الإقليم(2).

وتأييدًا للموقف المغربي أعلنت إحدى عشرة دولة أفريقية انسحابها من المنظمة، تضامنًا مع المغرب، وذلك إذا ما انضمت الجمهورية الصحراوية إلى المنظمة؛ حيث أن ذلك سيساعد على إيجاد المناخ المناسب لتسوية سلمية وعاجلة لمشكلة الصحراء(هدية، 126). ولذلك صدر عن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في دورته العادية السابعة عشرة، قرارًا أكد أنه بعد استعراض تقرير الدورة الثالثة للجنة الخاصة بالصحراء الغربية يوافق على استمرار اللجنة في أداء مهمتها، بهدف الوصول إلى حل سلمي ودائم بين أطراف النزاع، كما رحب برغبة المغرب في الدخول في مباحثات مع كل الأطراف، والاشتراك مع أعمال اللجنة بصورة كاملة، كما قررت اللجنة الخاصة ببحث مشكلة الصحراء الغربية عقد اجتماع لها بمدينة فريتاون(الهلالي، 149). وفي فبراير 1981م تقدمت الجمهورية الصحراوية، بطلب إلى سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية لقبولها عضوًا في المنظمة، إلا أن آيديم كودجو (Edem Kodjo)(3) الأمين العام للمنظمة أعلن أنه تقرر تأجيل البت في المسألة، حتى ينتهي الطعن القانوني الذي قدمته المغرب لوقف هذا الانضمام، كما أكد أنه لن يتخذ قرارًا حيال طلب جبهة البوليساريو، قبل أن يصل رأي اللجنة الخاصة بذلك والتي ستقدم تقريرها النهائي خلال مؤتمر القمة الذي سيعقد في العاصمة الكينية نيروبي في منتصف عام 1981م(الهلالي، 150).

وكانت كل تلك التوقعات تشير إلى قبول المنظمة انضمام الجمهورية العربية الصحراوية عضوًا فيها خاصة وأن أكثر من نصف أعضاء المنظمة قد اعترفوا بها، ودفعت هذه الحقائق إلى إعلان المغرب عن مبادرة سلام، في جلسة سرية أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الثامن عشر، المنعقد في نيروبي خلال المدة (24 – 27 يونيو1981م) حيث أعلن الملك الحسن الثاني ملك المغرب في 26 يونيو 1981م قبول المغرب بإجراء استفتاء حر وعادل لشعب الصحراء الغربية من أجل إنقاذ أفريقيا من المخاطر التي تهددها بالانقسام(الجمل، 61)، واقترح أن تشرف على الاستفتاء لجنة تضم دولًا عربية وأفريقية وأوروبية(4).

أفرزت المبادرة المغربية ردود فعل من قبل أطراف النزاع، فأعلنت الجزائر عن أهمية اشتراك منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في الرقابة والإشراف الدوليين على إجراء الاستفتاء،

(1) تتكون اللجنة من: نيجيريا، غانا، تنزانيا، غينيا، مالي. ينظر: الجمل: مشكلة الصحراء، مرجع سابق، ص61.

(2) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية السابعة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات المنظمة في فريتاون (سيراليون)، 1-4 يوليو 1980م**، القرار رقم: AHG/DEC.118-XVII.

(3) **آيديم كودجو**: سياسي واقتصادي ورجل دولة توجولي. ولد في مدينة سوكودي بتوجو عام 1938م، ودرس في رين بفرنسا، ونال منها إجازة في العلوم الاقتصادية عام 1961م. درس في المعهد القومي للإدارة في باريس للمدة (1962–1964م). شغل منصب أمين عام حزب التجمع التوجولي للمدة (1969–1971م) ثم شغل مديرًا عامًا للشركة الوطنية التوجولية للاستثمار، ثم أصبح وزيرًا للمالية في توجو للمدة (1963–1976م) ثم وزيرًا للخارجية للمدة (1976–1978م). انتخب عام 1978م أمينًا عامًا لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبعد انتهاء مدته عام 1983م، استدعي إلى توجو حيث اختفى في ظروف غامضة، والأرجح أنه صُفي بسبب معارضته للنظام القائم في توجو. ينظر: الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج5، ص195.

(4) ضمت اللجنة التي اقترحها الملك الحسن الثاني: ساحل العاج، غينيا، الكاميرون، الجابون، السنغال، السعودية، الأردن، العراق، الإمارات، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، أسبانيا. ينظر: روكرز، يوسف: **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1986م، ص82.

بينما قدمت موريتانيا مقترحاتها التي وافقت عليها المنظمة، والتي تمثلت فيما يأتي(الهلالي، 150):

أن تعلن كلًا من المغرب والجزائر وموريتانيا عن استعدادهم التام لمبدأ التعاون لتنظيم استفتاء شعبي في الإقليم، تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية.

أن يلتزم جميع الأطراف باحترام الرأي، الذي سيعبر عنه سكان الصحراء الغربية، واحترام الحدود الموروثة من الاستعمار الفرنسي.

تعيين لجنة انتقالية محايدة من الإقليم، تقوم بالاتصال مع المغرب وجبهة البوليساريو، للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، على أن تنسحب القوات العسكرية المتواجدة في الإقليم، ويتم إحلال قوات محايدة محلها.

أما جبهة البوليساريو فقد نددت باقتراح الملك الحسن الثاني ورفضته، حيث عدَّت ذلك محاولة لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال العسكري المغربي للصحراء الغربية حسب رأيها(الجمل، 61)، وفي هذا المناخ المتوتر بين أطراف النزاع، أصدر المؤتمر الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، قرارًا أكد على أنه، بعد بحث ودراسة تقرير الأمين العام، بشأن الصحراء الغربية والتقارير السابقة بشأن مشكلة الصحراء الغربية، وبعد الاستماع إلى البيانات، التي أدلى بها رؤساء دول وحكومات ورؤساء الوفود المشاركة، وإذ يلاحظ مع التقدير لما تعهد به الملك الحسن الثاني رسميًا، من قبول إجراء استفتاء في الصحراء الغربية لإتاحة الفرصة لشعبها كي يمارس حقه في تقرير مصيره، ولذلك يؤكد في قراره على الآتي(1):

اعتماد تقرير الأمين العام بشأن الصحراء الغربية والتقريرين من الدورة الخامسة والدورة السادسة للجنة رؤساء الدول المخصصة لموضوع الصحراء، كما يهنئ لجنة رؤساء الدول المخصصة لموضوع الصحراء؛ لما قامت به من جهود، للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الصحراء.

يرحب بما تعهد به جلالة الملك الحسن الثاني رسميًا، من قبول إجراء استفتاء في إقليم الصحراء الغربية.

يحث أطراف النزاع على وقف إطلاق النار فورًا، ويدعو اللجنة التنفيذية إلى ضمان تنفيذ وقف إطلاق النار دون تأخير.

يصدر توجيهات بأن تجتمع اللجنة التنفيذية، قبل نهاية شهر أغسطس 1981م، وأن تقوم، بالتعاون مع أطراف النزاع، بتحديد الأساليب وجميع التفاصيل المتعلقة بتنفيذ وقف إطلاق النار، وبإجراء وإدارة الاستفتاء.

يطلب من الأمم المتحدة أن تعمل، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية، على أن ترابط قوة لحفظ السلام في الصحراء الغربية لضمان السلام والأمن، خلال تنظيم وإجراء الاستفتاء والانتخابات اللاحقة.

يفوض اللجنة أن تنفذ وتتخذ كل التدابير الضرورية، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، لضمان إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير العام والمنظم لشعب الصحراء الغربية.

يطلب إلى لجنة التنفيذ أن تأخذ في الاعتبار – للوفاء بتفويضها – مداولات الدورة العادية الثامنة عشرة بشأن مشكلة الصحراء الغربية.

أدت المبادرة، التي تقدم بها المغرب بقبوله إجراء استفتاء في الصحراء الغربية، إلى تأجيل قرار البت في عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك بدأت اللجنة المكلفة من قِبَل مؤتمر القمة الثامن عشر(2)، بعقد اجتماعاتها في نيروبي، خلال المدة (24 – 26 أغسطس 1981م)، وخلالها قررت تنظيم استفتاء عام وحر في الصحراء الغربية ووقف إطلاق النار(الهلالي، 27. نوفمبر 1982م) وتنسيقه على النحو الآتي:

الاستفتاء(الهلالي، 12 يونيو 1983م):

يكون الاستفتاء خاصًا بتقرير المصير، حتى يتسنى بموجبه لشعب الصحراء الغربية التعبير بحرية وديمقراطية، فيما يتعلق بالوضع المستقبلي للإقليم.

يُجرى الاستفتاء في منطقة الصحراء الغربية المسماة "بالأسبانية سابقًا"، والمودعة خرائطها لدى الأمم المتحدة.

يكون من حق جميع الصحراويين الواردة أسماؤهم في الإحصاء، الذي أجرته السلطات الأسبانية عام 1974م، والذين بلغوا سن الثامنة عشرة فأكثر، حق التصويت في الاستفتاء.

ويرجع في تحديد عدد اللاجئين الصحراويين المقيمين في البلدان المجاورة إلى سجلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما يوضع في الاعتبار، عند تحديد عدد سكان الصحراء الغربية، المعدل الدولي المعترف به للنمو السكاني.

يكون الاقتراع سريًا على أساس صوت واحد للشخص الواحد.

أن يُطرح على شعب الصحراء الغربية خيارا الاستقلال أو الاندماج مع المغرب.

الاحتياجات الإدارية(مصيلحي، ، 1979م، 222):

تقوم لجنة التنفيذ، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بتنظيم وإجراء الاستفتاء.

لضمان عدالة الاستفتاء ونزاهته، تنشأ إدارة مؤقتة غير متحيزة، تساندها عناصر مدنية وعسكرية، وعناصر من الشرطة.

تعمل الإدارة المؤقتة، بالتعاون مع الأجهزة الإدارية الموجودة بالمنطقة.

كما يقوم بمعاونة الإدارة المؤقتة، قوات حفظ السلام، تشكلها منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة الأمم المتحدة.

وقف إطلاق النار(بن منصور، 1984م، 165):

تناشد اللجنة الأطراف المتنازعة الاتفاق على وقف إطلاق النار، من خلال مفاوضات، تجرى تحت إشراف لجنة التنفيذ.

تتعهد كافة الأطراف المعنية باحترام وقف إطلاق النار وتثبيته، بعد إعلان الموعد، الذي تحدده لجنة التنفيذ.

لضمان إجراء الاستفتاء بصورة عادلة، والالتزام الكامل بوقف إطلاق النار، تقوم القوات التابعة لأطراف النزاع بالتزام قواعدها، طبقًا لتوصيات الدورة الخامسة للجنة المختصة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية، التي عُقدت في سيراليون، خلال المدة (9 – 11 سبتمبر 1980م).

ترابط قوات حفظ السلام في المنطقة؛ لضمان وقف إطلاق النار.

التمويل المترتب على تنفيذ القرار:

يقوم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة؛ بغية تحديد مدى مشاركة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لذلك(بن منصور،165.).

مبادئ عامة(الأهرام ، 10 مارس 1984م.):

تتعهد كافة الأطراف باحترام نتائج الاستفتاء.

تتعهد الدول المجاورة باحترام نتائج الاستفتاء، وبالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

(1) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **الدورة العادية الثامنة عشرة لاجتماع دول وحكومات المنظمة في نيروبي، 24 – 26 أغسطس 1981م**، القرار رقم: AHG/RES.103-XVIII.

(2) ضمت اللجنة التي أقرتها المنظمة: نيجيريا، تنزانيا، السودان، مالي، غينيا، كينيا، سيراليون. ينظر: الهلالي: منظمة الوحدة الأفريقية، مرجع سابق، 152.

تقوم لجنة التنفيذ بإعلان نتائج الاستفتاء. وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية، في دورتها العادية الثانية في نيروبي، في المدة (7 – 8 فبراير 1982م) واتخذت قرارًا حول إجراءات تنظيم الاستفتاء.

الإدارة المؤقتة(الهلالي،154.):

إن السلطة المسؤولة عن تنظيم وإجراء الاستفتاء هي الإدارة المؤقتة، التي ستقيمها اللجنة التنفيذية، وستكون لهذه الإدارة السلطتان التشريعية والإدارية اللازمتان لسير عمليات الاستفتاء.

إن الإدارة المؤقتة ستكون تحت إشراف مندوب، تُعيِّنه اللجنة التنفيذية بموافقة أطراف النزاع.

إن الإدارة المؤقتة، التي ستكون السلطة العليا، يجب أن تحظى بالتعاون الكامل من قِبَل الهياكل الإدارية المتواجدة في الصحراء الغربية، كما يجب أن يكون بإمكانها – وبدون أي قيد – استعمال البنايات القائمة، كالمكاتب، ووسائل الاتصال، والنقل، وغيرها.

إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية قد سبق له أن حدد الأسئلة، التي ستطرح على الناخبين، وكذلك القاعدة التي يجب الارتكاز عليها للتصويت. ونظرًا لأن تنفيذ هذه الإجراءات قد يتطلب مزيدًا من الوقت؛ لذلك يجب البدء فورًا في إقامة الإدارة المؤقتة، حيث إن الوقت الذي تطلبه عملية التحضير سيكون حاسمًا بالنسبة لإعداد برنامج الاستفتاء.

7–تعيين المندوب:

ستعين اللجنة التنفيذية مندوبًا، بعد إجراء مشاوراتٍ مع أطراف النزاع، ويجب أن يتم التعيين، على الأقل، خلال شهر قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، حتى يتمكن العاملون والمصالح الإدارية من التمركز في المنطقة، ضمانًا للأداء التمهيدي للمندوب، في أحسن الظروف، وحددت القواعد الواجب اتباعها، بهدف إخبار الناخبين حول مفهوم الاستفتاء والأسئلة المطروحة، كذلك أكدت الإجراءات على أن يتم نشر النتائج الرسمية للتصويت في جريدة خاصة يصدرها مندوب يشهد بأن الاستفتاء قد تم بصفة عادلة ونزيهة، وأنه يعبر بصدق عن رغبة شعب الصحراء الغربية. ويقوم المندوب بإبلاغ النتائج للجنة التنفيذية، حيث تعتمدها وتصادق عليها بقرار ملائم من قِبَل مؤتمر القمة الأفريقي والجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل وقف إطلاق النار وكل عمليات الاشتباكات(الهلالي، 154–155.).

اعترضت المغرب على مسألة التفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو، ومسألة انسحاب الجيش المغربي، والإدارة المدنية المغربية، وكذلك مسألة إدارة مؤقتة، وهذا يؤكد وجود إصرار مغربي على أن يقتصر الاستفتاء على عودة الصحراء الغربية إلى أرض المغرب، ولذلك فشلت اللجنة في تحديد كيفية وقف إطلاق النار وتاريخه، كما لم تتمكن اللجنة من تحديد توقيت إجراء الاستفتاء، ولقد برر المغرب رفضها في إجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو للأسباب الآتية(حسن، 2006م، 2 ،القرعي، 1986م، 128.):

إن المفوضات الدولية تتم بين دول ذات سيادة أو بين منظمات دولية.

إن الاستفتاء، الذي تسعى منظمة الوحدة الأفريقية إلى إجرائه، هو الذي سيحدد مصير جبهة البوليساريو، أما إعطاؤها صفة الدولة، قبل أن يتم إجراء الاستفتاء، فهذا يعني إفراغ مفهوم الاستفتاء من مضمونه، وبالتالي فليس هناك حاجة له.

إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة التنفيذية، ينص على إجراء الاستفتاء، ووقف إطلاق النار، ولكنه لم ينص على إجراء تفاوض مباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو.

إن هذه الأمور أدت إلى إعاقة عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية، مما أدى إلى تجدد أزمة عضوية البوليساريو في منظمة الوحدة الأفريقية، ففي الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية المنظمة المنعقد في أديس أبابا في (22– 28 فبراير 1982م) للتمهيد لعقد مؤتمر القمة، لاحظت الوفود المشاركة وجود وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية داخل القاعة والمكون من (محمد عبدالعزيز، إبراهيم غالي، البشير مصطفى، محمد الأمين البوهالي، عبدالقادر طالب عمر)، كذلك لاحظوا عدم وجود وفد المغرب في القاعة، وأثار ذلك عدة تساؤلات حول سبب وجود وفد صحراوي وكيف وجهت الدعوة له؟، وردًا على ذلك أعلن السكرتير الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية آيديم كودجو أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قد تقدمت بطلب للانضمام إلى المنظمة، كما أنها حصلت على اعتراف ستٍ وعشرين دولة أفريقية، وهو النصاب القانوني للانضمام للمنظمة، وأنه وفقًا للميثاق تقبل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من دون الرجوع إلى مؤتمر القمة الأفريقية، أو إلى مجلس وزراء المنظمة، وقد عارضت سبع دول أفريقية قرار السكرتير الإداري للمنظمة، مستندة إلى المادة الرابعة من الميثاق، والتي تنص على أنه لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضوًا في المنظمة، واستندت أيضًا إلى الفقرة الأولى من المادة الثامنة والعشرين والتي تجيز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة أن تخبر الأمين العام للمنظمة في أي وقت برغبتها في الانضمام، ولذلك فإنه لا يجوز انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من دون أن يعرض الموضوع على مؤتمر القمة الأفريقية(الصالحي، 1982م، 162).

وتأييدًا للموقف المغربي انسحبت ثماني عشرة دولة إفريقية بالإضافة إلى المغرب(1)، التي كانت قد انسحبت سابقًا، وإزاء هذه الأحداث، تقرر رفع الجلسة لإجراء مشاورات، استمرت حتى اليوم التالي، حيث تباينت مواقف الدول الأفريقية، وبعد مشاورات مطولة وغير رسمية، تم استئناف أعمال المجلس، بعد انسحاب تسع عشرة دولة أفريقية، واستمر العمل في الجلسة، على الرغم من عدم توافر النصاب القانوني للحضور. ولم يكتب النجاح للدورة التاسعة والثلاثين، لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، والتي عقدت في طرابلس خلال المدة (24 – 26 يوليو1982م)؛ لأن جميع جلساتها عقدت واختتمت دون النصاب القانوني، إثر استمرار انسحاب تسع عشرة دولة من الدول الأعضاء في المنظمة من الاجتماعات؛ وكان سبب هذا الانسحاب حضور وفد يمثل الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، لتمثيل دولتهم بصفتها عضوًا في المنظمة. ونتيجة لتمسك كل من المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية بموقفه، لم يتم انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين، بصورة قانونية وطبيعية. وتكرر هذا الموقف، في الاجتماع الثاني للدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، والتي عقدت في طرابلس، خلال شهر نوفمبر 1982م، إذ لم يحضر هذه الدورة سوى أربع عشرة دولة، وبذلك لم يتوافر النصاب القانوني لانعقاد المؤتمر(الشرقاوي، ، 1982م، 202–203).

وكمحاولة لتفادي شبح الانقسام الذي تعاني منه المنظمة، تم تشكيل لجنة للاتصال، تقوم بالمساعي من أجل عقد مؤتمر القمة الأفريقي التاسع عشر، في أديس أبابا، خلال شهر يونيو 1983م؛ وذلك لأنه كان هناك توجه عام لدى الدول الأفريقية، على ضرورة انعقاد هذا المؤتمر حفاظًا على المنظمة وإنقاذها من الانهيار، وبالفعل انعقدت القمة الأفريقية، خلال المدة (6 – 12 يونيو 1983م)، مع ترك أمر حضور الجمهورية العربية الصحراوية مفتوحًا، وأعلنت المغرب والسودان عدم الحضور، في حالة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية، وفور وصول الوفود الأفريقية إلى أديس أبابا، بدأت الاتصالات والمشاورات غير الرسمية؛ بهدف الوصول إلى حل لمشكلة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية، وفي 6 يونيو وجهت الدعوة إلى اجتماع موسع غير رسمي، لجميع الوفود، بما فيها وفد الصحراء، إلا أن هذا الاجتماع لم يحضره سوى إحدى عشرة دولة، وحيال هذا الموقف تقرر عقد اجتماع غير رسمي

(1) الدول التي انسحبت هي: تونس، السودان، الصومال، جيبوتي، ساحل العاج، السنغال، الكمرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا، زائير، النيجر، جامبيا، جزر القمر، موريشيوس، غينيا الاستوائية، الجابون، ليبيريا، فولتا العليا. ينظر: الصالحي: مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية، مرجع سابق، ص ص104–105.

آخر، في اليوم التالي، لم يحضره سوى تسع عشرة دولة فقط، وغابت إحدى وثلاثون دولة، ومع تباين المواقف أصر رئيس المنظمة دانيال آراب موي (Danial Arab Moy)(1) على ألا يرأس اجتماعًا غير قانوني، وأدت هذه الأحداث إلى زيادة الضغوط على الوفد الصحراوي، لكي ينسحب من المؤتمر، وبعد عدة مشاورات، أُقنع وفد الجمهورية العربية الصحراوية بالانسحاب المؤقت، مقابل حصوله على اعتراف من المنظمة بحق دولته في العضوية(الصالحي، 106)، وبعد أن احتويت أزمة حضور الوفد الصحراوي اجتماعات الدورة التاسعة عشرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، أصدر المجتمعون قرارًا تضمن ما يأتي(2):

حث المغرب وجبهة البوليساريو، على الدخول في مفاوضات مباشرة بغية التوصل إلى وقف إطلاق النار، وخلق الظروف المواتية لإجراء استفتاء عادل وسلمي لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

أن تقوم لجنة التنفيذ بالتعاون مع طرفي النزاع في العمل على تحديد تدابير تنفيذ وقف إطلاق النار وسائر التفاصيل المتعلقة بذلك، وبإجراء الاستفتاء العام في ديسمبر 1983م.

يطلب من الأمم المتحدة التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في تقديم قوة لحفظ السلام، ترابط في الصحراء الغربية؛ لكفالة السلام والأمن، خلال تنظيم الاستفتاء وإجرائه.

يفوض لجنة التنفيذ أن تتخذ باشتراك الأمم المتحدة، جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذها القرار تنفيذًا سلميًا، يطلب إلى لجنة التنفيذ، أن ترفع تقريرًا عن نتيجة الاستفتاء، إلى اجتماع رؤساء الدول والحكومات في الدورة العشرين، بغية تمكين مؤتمر القمة من اتخاذ قرار نهائي، بشأن جوانب مشكلة الصحراء الغربية.

وفي أعقاب انتهاء المؤتمر دعا الرئيس الإثيوبي منغيستو هيلا ميريام (Menguistu H. M)(3)، (1976-1991م) الطرفين لبدء مفاوضات مباشرة، وبالفعل حضر إلى أديس أبابا للمدة (12 – 15 نوفمبر 1984م)، وفود لتمثيل الطرفين المغربي والصحراوي إضافة إلى ممثلين عن بعض الدول الأفريقية، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرار الوفد المغربي على عدم الدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو، ومع استمرار عدم التوصل إلى حل يتفق عليه الجانبان، استمرت المغرب في تعاملها مع المشكلة، استنادًا إلى الصلات التاريخية بينهما(بن منصور، 166).

في ظل هذه الأمور شهدت المشكلة الصحراوية تصاعدًا في المواجهات العسكرية، بين القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو، بعد أن أتم المغرب بناء الخط الدفاعي الثالث في الصحراء الغربية، خلال شهر أغسطس 1984م، مما جعل البوليساريو يصعد عملياته العسكرية ضد القوات المغربية، واستمرت بعد ذلك مشكلة الصحراء الغربية، وكادت تؤدي إلى انهيار منظمة الوحدة الأفريقية، حيث اضطرت المنظمة إلى قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية وذلك في الثاني عشر من نوفمبر1984م(الكتاب، 135.)، وبهذا تمكنت المنظمة من وضع حد لدورها في مشكلة الصحراء الغربية، كما أنها تمكنت من تجنب الانشقاق داخلها، ولذلك كان دور المنظمة محدودًا في إيجاد تسوية سلمية للمشكلة، وأنها عملت على تهدئة النزاع، وكان السبب في محدودية دور المنظمة هو تمسك كل طرف من أطراف النزاع بموقفه، وهذا ما جعل مهمة المنظمة، في حسم الخلافات بين أطرافه أمرًا بالغ الصعوبة. لاسيما بعد إصرار المغرب على رفض الاعتراف بالبوليساريو كطرف مفاوض، وبين رفض البوليساريو وتحفظات الجزائر ومماطلة المغرب ظهرت حالة من الانقسام بين أعضاء المنظمة، على إثر قبول الجمهورية العربية الصحراوية عضوًا في المنظمة، وهو الأمر الذي دعا المغرب وزائير أن تسحبا عضويتهما من المنظمة، وذلك في مؤتمر القمة العشرين عام 1984م(بن منصور، 166). لذا بادرت الأمم المتحدة في عام 1986م، على التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية حول الاستفتاء المقرر في الصحراء الغربية، إذ عقدت الأمم المتحدة اجتماعًا في العام ذاته مع منظمة الوحدة الأفريقية حول مشكلة الصحراء الغربية. ومع هذا فإن الدور الأفريقي في المشكلة أصبح ثانويًا بعد أن كان دورًا رئيسًا(4)، وذلك يرجع إلى أنه في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بدأت المعطيات المحيطة بالمشكلة تتغير وعلى وجه الخصوص(الوادي2013م، 445-449)

توقيع المغرب لاتفاقية الاتحاد العربي الأفريقي مع ليبيا عام 1986م، والتي من خلالها تم إيقاف الدعم الليبي للبوليساريو.

تراجع العائدات الجزائرية من المحروقات في مقابل ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن تحمل تكاليف احتضان البوليساريو.

انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990 في مقابل ازدياد قوة الولايات المتحدة الأمريكية ورفع درجة تركيزها على المنطقة المغاربية.

اتجاه عدد من بؤر التوتر والنزاعات في عالم المعالجة والمطالبة بفعالية أكبر للمنطقة الأممية في ذلك، ومن ذلك إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية عام 1988م، ناهيك عن التطورات التي عرفها القرن الأفريقي وبخاصة الثورة الإريترية.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت مشكلة الصحراء الغربية حتى الآن فهل تسمح ملامح المشهد السياسي الدولي بحسم هذا النزاع لصالح إحدى القوى الإقليمية العظمى، أم أن الصراع في هذه النقطة الاستراتيجية من العالم العربي والإسلامي يستدعي الإبقاء على بؤرة التوتر؟ وهل يكون تراجع أصوات الحسم العسكري في هذه المرحلة لصالح الحل السياسي كفيلًا بإنهاء المشكلة؟ أم أن الحل كسراب الصحراء؟.

(1) رجل دولة كيني رأس منظمة الوحدة الأفريقية للمدة (يونيو 1981 – يونيو 1983). ينظر: الهلالي: منظمة الوحدة الأفريقية، مرجع سابق، ص38.

(2) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: **مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الدورة العادية التاسعة عشرة، أديس أبابا، 6-12 يوليو 1983م**، القرار رقم AHG/RES.104-XIX.

(3) **منغيستو هيلا ميريام**: هو الرئيس الإثيوبي الذي خلف الإمبراطور هيلاسلاسي لحكم إثيوبيا للمدة(1976-1991). نشأ في بيئة اجتماعية متواضعة، إذ كان أبوه جنديًا بسيطًا في الجيش الإمبراطوري. التحق بالجيش وكان في العشرين من عمره. تخرج من الكلية العسكرية. يعد أول رئيس جمهوري ربط بلاده بحزم بعجلة النظام الاشتراكي. اهتم بالتعليم، وفي عهده اكتشفت في الأوجادين حقول هائلة من الغاز الطبيعي. في 10 سبتمبر 1987 انتخب رئيسًا للجمهورية الإثيوبية، ورئيسًا لحزب العمال، وقائدًا عامًا للقوات المسلحة. جعل من إثيوبيا منطقة نفوذ واسعة مما حدا ببعض خصومه ومؤيديه على حدٍ سواء لأن يطلقوا عليه لقب "النجاشي الأحمر". انهار نظامه في مايو 1991. ينظر: الخوند، مسعود: **الموسوعة التاريخية – الجغرافية "معالم، وثائق، موضوعات، زعماء"**، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1994م، ج1، ص113.

(4) وزارة الإعلام المصرية: **مصر وآلية فض المنازعات**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1995م، ص14؛ وزارة الخارجية المصرية: **الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عامًا 1977-1991م**، القاهرة، 1991م، ص11.

الخاتمة:

بعد تحليل النتائج ومناقشتها وفقًا لأهداف البحث توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أن مشكلة الصحراء الغربية تعد من أعقد المشاكل التي واجهتها منظمة الوحدة الأفريقية، التي واجهت المشكلة منذ تأسيسها عام 1963م.

قامت سياسة المنظمة على إقرار مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار.

اقتصر دور منظمة الوحدة الأفريقية على الوسائل السلمية ولاسيما الدبلوماسية منها، وعدم وجود آلية لتنفيذ قراراتها تجاه مشكلة الصحراء الغربية، مما أثّر سلبًا على الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي.

أن قرارات المنظمة قبل إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية اتسمت بالضعف رغم التصويت عليها من أغلب الأعضاء، ومع ظهور طرف يطالب بضرورة الاستقلال تمثل في جبهة البوليساريو، وتحول النزاع إلى صراع مسلح بين المغرب وموريتانيا من جهة، وجبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر من جانب آخر، لذا عملت على إيجاد حل عادل وسريع، يقلل من شدة نزاع جميع الأطراف المعنية بالمشكلة.

أن اعتراف المنظمة الأفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية كدولة لم يحل المشكلة التي يعاني منها شعب الصحراء في مخيمات اللاجئين بل هو تغطية لفشل المنظمة وعدم قدرتها على حل المشكلة.

كادت مشكلة الصحراء الغربية أن تعصف بكيان المنظمة بأكملها لما سببته من انقسام للدول الأفريقية في المنظمة وأربك من عملها في إيجاد حل لتلك المشكلة.

لعبت علاقات الأطراف المتنازعة السياسية والتوجهات العقائدية والفكرية مع أعضاء المنظمة الأفريقية، ناهيك عن التفاعلات الدولية ومصالح الدول الأجنبية دورًا كبيرًا في تحييد عمل المنظمة، مثل أطراف الحرب الباردة، خاصة وأن المنظمة تضم أنظمة عربية وأفريقية تحمل ولاءات لدول غربية وشرقية لها مصالح وأهداف سياسية يمكن تمريرها من خلال تلك المنظمة.

المصادر والمراجع:

أولاً: قرارات منظمة الوحدة الأفريقية:

[1]قرارات منظمة الوحدة الأفريقية: ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا(إثيوبيا)، مايو 1963م، النظام الداخلي لمجلس الوزراء، المادة الحادية عشرة (الرئاسة، الانتخابات ومدة الخدمة).

[2]ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، مايو 1963م، النظام الداخلي لمجلس الوزراء، المادة التاسعة عشرة من لائحة إجراءات المجلس.

[3] مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة، أديس أبابا، 22-25 مايو 1963م، القرار رقم: CIAS/PLEN/2REV2.

[4] الدورة العادية السابعة لمجلس الوزراء، أديس أبابا، 31 أكتوبر – 4 نوفمبر 1966م، القرار رقم: CM/RES.82-VII.

[5] الدورة العادية الثالثة عشر لمجلس الوزراء، أديس أبابا، 27 أغسطس- 6 ديسمبر 1969م، القرار رقم: CM/RES-207-XII.

[6] الدورة العادية الرابعة عشر لمجلس الوزراء، أديس أبابا، 27 فبراير- 6 مارس 1970م، القرار رقم: CM/RES-207-XII.

[7] الدورة العادية الواحد والعشرون لمجلس الوزراء، أديس أبابا، 17 - 24 مايو 1973م، القرار رقم: CM/RES.301-XXI.

[8] الدورة العادية الثالثة والعشرون لاجتماع لمجلس الوزراء، مقديشو(الصومال)، 6 - 11 يونيو 1974، القرار رقم:: CM/RES.344-XX111.

[9] الدورة العادية الثانية عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات المنظمة، كمبالا(أوغندا)، 28 يونيو - 1 أغسطس 1975م، القرار رقم: AHG/RES.75-XII .

[10]_ الدورة العادية الثانية عشر لاجتماع رؤساء دول حكومات المنظمة، بورت لويس(موريشيوس)، 2 – 6 يوليو 1976م، القرار رقم: AGH/RES.80-X111.

[11] الدورة العادية السابعة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات المنظمة، فريتاون (سيراليون)، 1-4 يوليو 1980م، القرار رقم: AHG/DEC.118-XVII.

[12] الدورة العادية الثامنة عشرة لاجتماع دول وحكومات المنظمة، نيروبي(كينيا)، 24 - 26 أغسطس 1981م، القرار رقم: AHG/RES.103-XVIII.

[13] الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، ، أديس أبابا، 6-12 يوليو 1983م، القرار رقم: AHG/RES.104-XIX.

ثانيًا: الوثائق العربية:

[1]حسن، يوسف فضل: العلاقات العربية الأفريقية، ورقة قدمت ضمن البرنامج الأفريقي المصاحب لقمة الخرطوم، 2006م.

[2]بن منصور، عبدالوهاب: ملف الصحراء الغربية المغربية أمام مؤتمر القمة العشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية، المطبعة الكمالية، الرباط، ط1، 1984م.

[3]وزارة الخارجية المصرية: الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عامًا 1977-1991م، القاهرة، 1991م.

[4]وزارة الإعلام المصرية: مصر وآلية فض المنازعات، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1995م.

ثالثًا: الكتب باللغة العربية:

[1]إبراهيم، عبدالله عبدالرزاق، والجمل، شوقي عطاالله: دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ط1، 1998م.

[2]بديع، ليلي خليل: أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، دار المسيرة، بيروت، ط1، 1976م.

[3]تحسين، حسن: منظمة الدول الأفريقية نشأتها ومبثاقها، دار الفكر العرب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1967م.

[4]الجابري، محمد عايد: وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987م.

[5]الجمل، شوقي عطا الله: مشكلة الصحراء الغربية الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها، بحث منشور ضمن كتاب(سلسة تاريخ المصريين(95) مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1996م.

[6]دياب، أحمد إبراهيم: لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث، دار المريخ للنشر، الرياض، ط1، 1981م.

[7]رضوان، أروى طاهر: اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، بيروت، ط1، 1973م.

[8]روكرز، يوسف: أفريقيا السوداء سياسة وحضارة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1986م.

[9]الشامي، علي: الصحراء الغربية عقدة التحزئة في العالم العربي، دار الوحدة، بيروت، ط1، 1980م.

[10]شعبان، ماهر عطية: مشاكل أفريقيا المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 2001م.

[11]الصالحي، عبد الرحمن إسماعيل: مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية، منشورات الجمعية الأفريقية، القاهرة، ط1، 1988م.

[12]عبدالغفار، محمد أحمد: فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية ودراسات نقدية وتحليلية، ج2، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004م.

[13]العربي، محمد: الساقية الحمراء ووادي الذهب، ج1، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ت.

[14]العقاد، صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مطبعة مصر الجديدة، القاهرة ، ط6، 1993م.

[15]غالي، بطرس بطرس: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1974م.

[16]الفاسي، علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1993م.

[17]فيرون، رمون: الصحراء الكبرى، ترجمة: جمال الدين الدناهوري، مطبعة المعرفة، القاهرة، ط1، 1963م.

[18]الكتاب، مصطفى، وبادي، محمد: النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة والتحضير، دمشق، ط1، 1998م.

[19]لاندو، روم:تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1980م.

[20]المجذوب، محمد: التنظيم الدول النظرية العامة والمنظمات الدولية الإقليمية، الدار الجامعية، بيروت، ط1، 1998م.

[21]المخادمي، عبدالقادر رزيق: نزاعات الحدود العربية، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2004م.

[22]المدني، توفيق: اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل "دراسة تاريخية – سياسية"، مطبعة اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ط1، 2006م.

[23]مصيلحي، محمد الحسيني: منظمة الوحدة الأفريقية من الناحية النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1979م.

[24]الملحم، نبيل: البوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، دمشق، ط1، 1978م.

[25]نافعة، حسن: الأمم المتحدة في نصف قرن "دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945"، سلسلة عالم المعرفة (202)، الكويت، ط1، أكتوبر 1995م.

[26]يحيى، جلال: تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1981م.

[27]يحيى، جلال وآخرون: مسألة الحدود المغربية الجزائرية، القاهرة، ط1، 1981م.

رابعًا: الرسائل العلمية:

[1]سعدي، منهل: الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1965-1978، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م.

[2]موسى، هدى حسين: الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005م.
[3]ولد سيدي، أحمد: تحليل الخطاب السياسي الموريتاني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998م.

[10] مهابة، أحمد: مشكلة الصحراء الغربية بين الاستفتاء والحل التفاوضي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(107)، 1992م.

سادسًا: الصحف:
[1]الأهرام، القاهرة، العدد(25517)، 10 مارس 1984م.
[2]الثورة، بغداد، العدد(4576)، 27 نوفمبر 1982م.
[3]الجمهورية، القاهرة، العدد(5030)، 12 يونيو 1983م.
[4]القدس العربي، لندن، العدد(5674)، 28 أغسطس 2007م.
سابعًا: الموسوعات:
[1]البازعي، سعد بن عبدالرحمن وآخرون: الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للطباعة والنشر، الرياض، ط2، 1999م
[2]الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية – الجغرافية "معالم، وثائق، موضوعات، زعماء"، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1994م.
[3]الشمري، هزاع بن عيد: المعجم الجغرافي لدول العالم، مطبعة التقدم، القاهرة، ط1، 1981م.
[4]غربال، محمد شفيق وآخرون: الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.
[5]الكيالي، عبدالوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، مطابع تكنو برس الحديثة، بيروت، ط1، 1990م.

[4]الهلالي، عذراء شاكر: منظمة الوحدة الأفريقية (1973–1990م)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، 2017م.
[5]الياسري، حميد ياسر عبدالحسين: مشكلة الصحراء الغربية – وآثارها على الأمن القومي العربي – دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م.

خامسًا: البحوث والمقالات:

[1]خلف، هادي أحمد: المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي، مجلة آفاق عربية، العدد (5)، بغداد، 1985م.
[2]الرمضاني، مازن إسماعيل: الصراع الدولي في أفريقيا والأمن القومي العربي، مجلة الأمن والجماهير، بغداد، العدد(12)، 1985م.
[3]الشرقاوي، محمد عيسى: أزمة منظمة الوحدة الأفريقية وقضية عضوية البوليساريو، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(69)، 1982م.
[4] أفريقيا بعد فشل انعقاد مؤتمر قمة طرابلس، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(70)، 1982م.
[5]غالي، بطرس بطرس: أفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(27)، 1972م.
6] حرب الصحراء في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(32)، 1971م.
[7]القرعي، أحمد يوسف: قضية العلاقات العربية الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(98)، 1986م.
[8]الوادي، مهيمن عبدالحليم: مشكلة الصحراء الغربية "دراسة في أبعادها الجيوبولوتيكية"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مج(4)، العدد(2)، 2013م.
[9] هدية، عبدالله: مشكلة الصحراء الغربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، العدد(5)، 1979م.